



عناصر أمنية
مصرية
عند معبر رفح

إعادة الهدوء بعد الفوضى

التي سادت والانسداد المصري

الترتيبات الجديدة عند الحدود بين قطاع غزة ومعبر رفح يفترض ان تعالج الاستياء المصري من الاقتحام الفلسطيني لمعبر رفح، وان تخفف في الوقت ذاته من المعاناة الانسانية لسكان القطاع، لكنها تفتح أيضاً باباً للبحث في العلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية والفلسطينية - الفلسطينية.

رفع... معبر في حجم القضية الفلسطينية؟

التي عمل عناصر الامن التابع لـ «حماس» على قمعها، امام عدسات كاميرات التصوير التلفزيونية.

اعتبارات

في المقابل، وعلى الرغم من التجاوزات المذكورة فإن المصريين الذين وضعوا تفاضهم عن تفجير المعبر واستمرار التدفق عبره طوال عشرة ايام، في خانة المساعدة على تجاوز الازمة الانسانية، التي تسبب بها وقف اسرائيل لتزويد القطاع بالضروريات الحيوية، وكادت ان تبلغ حدود الكارثة على المدنيين

معلومات عن تسلسل مجموعات فلسطينية مسلحة الى سيناء بهدف شن هجمات على سياح اسرائيليين او اجانب، اضافة الى المناخ العام المتسم بالفوضى والاضطراب الذي ساد كل منطقة الحدود الفلسطينية - المصرية، من الامور التي اثار استياء شديداً في القاهرة التي عبرت عن ذلك برفض الرئيس المصري حسني مبارك استقبال الوفد الذي جاء الى مصر للباحث في السبل الكفيلة بضبط الوضع عند الحدود، والتخفيف من المعاناة الانسانية لاهالي غزة في

المحادثات التي اجراها مسؤولو «حماس» في القاهرة مع السلطات المصرية اشارت بوضوح الى عدم وجود رغبة مصرية في تجاوز الاتفاقيات التي تنظم وضع معبر رفح، والتي تمنع دوراً للسلطة الوطنية وللقوات الاسرائيلية من خلال المراقبين الدوليين. ويمكن بقراءة بسيطة القول ان «حماس» لم تنجح في التوصل الى تعديل الاتفاق الذي تم التوصل اليه في العام ٢٠٠٥، بعيد انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة. لاسباب عدة، منها مسألة شرعية تولي «حماس» السيطرة على القطاع في اعقاب الهجوم الذي نفذته على مقرات السلطة في حزيران (يونيو) الماضي. والذي وضع القطاع في موقف قانوني ملتبس، فلم يعد ضمن ولاية السلطة الوطنية في رام الله ولم يعد خاضعاً للاحتلال المباشر، وان يكن يظل من وجهة النظر القانونية الدولية ضمن مسؤوليات اسرائيل برغم انسحابها منه.

حماس لم تظهر قدرة على ضبط الوضع الامني عند المعابر المستحدثة

الفلسطينيين، ان المصريين يدركون جيداً ان في الامر ما يتجاوز مشاعر التعاطف الانساني البسيط، الى طائفة واسعة من الاعتبارات التي تتناول الدور المصري في العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، وفي ملف الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، وفي السياسة المصرية الداخلية سواء بسواء. وبالنسبة الى المسألة الفلسطينية - الفلسطينية، من الجلي تماماً ان القاهرة المعنية بشدة بعدم انفجار الوضع بين الفلسطينيين اقتتالاً، من النوع الذي جرى في بداية الصيف الماضي، حريصة على نوع من تطبيع الوضع في قطاع غزة. واذ تدرك القاهرة ان تصعيد الضغط الاسرائيلي على القطاع (والذي ادى في كانون الثاني/يناير الماضي وحده الى مصرع ٩١ فلسطينياً من بينهم ٤٠ من مقاتلي حركة «حماس»)، فان ذلك سينعكس حكماً على تصليب الحركة

أن واحد. وقد تولي مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان ابلاغ وفد «حماس» بالموقف المصري الرسمي، القائل باستحالة اهمال اي اتفاق رسمي وقعت عليه مصر حول تنظيم الحدود في هذه النقطة الحساسة، مع التشديد على خطورة ما قام به عدد من الفلسطينيين الذين تجاوزوا الاطر المقبولة في التعامل مع قوات الامن والحدود المصرية.

من هنا يمكن فهم اللهجة الاعتذارية والتصالحية التي تحدث بها المسؤول في «حماس» محمود الزهار عند عودته الى قطاع غزة، خلال تأكيده ان الحركة لا يمكن ان تقبل بالعبث بالامن القومي لمصر، او لاي بلد عربي آخر، والتأكيد على ان الحركة ستساهم في افضال الحدود تدريجياً، وهو ما تم يوم الاحد في الثالث من شباط (فبراير)، مترافقاً مع بعض الحوادث الطفيفة

فوضى عارمة

يضاف الى ذلك ان «حماس» التي فجرت اقساماً واسعة من الجدار الفاصل بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية (المدينة المقسمة منذ اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الاسرائيلية في العام ١٩٧٩) لم تظهر قدرة على ضبط الوضع الامني عند المعابر المستحدثة، بل ان الفوضى العارمة التي انتشرت هناك لناحية قيام عدد من الفلسطينيين برشق الجنود المصريين الذين كانوا يحاولون تنظيم تدفق الفلسطينيين الى الاراضي المصرية بالحجارة، وما تم تداوله من



عناصر من حماس يمكنهم العبور إلى الجهة المصرية

يستفاد منها عند الجبهة الجنوبية حالياً. قالى جانب الجدل السياسي الذي رافق اعلان التقرير حول احتفاظ رئيس الوزراء ايهود اولمرت بمنصبه او ضرورة استقالته، او بقاء حزب العمل مشاركاً في الحكومة وخصوصاً في وزارة الدفاع التي يتولاها زعيم الحزب ايهود باراك وهي التي يفترض ان تعمل على تحويل الخلاصات التي تبنتها اللجنة الى نتائج عملية تنعكس على كامل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية. فان الحكومة الاسرائيلية ومن ورائها الجيش ليسا في وارد اعطاء اي انطباع بأن ما جرى في لبنان من قصور تحدثت لجنة فينوغراد عنه قابل للتكرار في غزة.

وبرغم تراجع حدة العمليات العسكرية التي كانت قد بلغت ذروة خطيرة من التصعيد قبيل تفجير المعبر الحدودي، فان اعضاء بعض البرودة على جو الحياة اليومية الفلسطينية لا يعني بأي حال من الاحوال ان الاسرائيليين قد طووا ملف القتال ضد الفصائل الفلسطينية في غزة، بل ان فتح المعبر على الشكل الذي تم فيه، وما اعقبه من اعلان الاستنفار الاسرائيلي العام على طول الحدود مع مصر خشية دخول مجموعات فلسطينية مسلحة من هناك، ترافق مع نشر العديد من التقارير عن مخاوف اسرائيلية من توسع عمليات تهريب الاسلحة من سيناء الى القطاع لتعزيز القدرات القتالية للفصائل هناك، ويشكل هذا مقدمة

الاسلامية والقوى التي تساندها في القطاع، ما يدفع الموقف الى المجهول سياسياً وامنياً ويفتح ابواباً لتحديات جديدة للدور المصري. وفي الوقت الذي لا تخفي القاهرة تأييدها للسلطة برئاسة محمود عباس، الا انها تعلم علم اليقين ان الموقف في غزة لا يعتمل التجاهل في سبيل تعزيز موقف عباس، بل ان هذا الموقف الملتهب قد يؤدي الى تداعيات خطيرة على جميع المستويات. لذا تضع القاهرة عينها على الالهمية القصوى لاسماك العصا الفلسطينية من الوسط، اذا جاز التعبير. وفيما طفت مسألة المعبر الحدودي على المحادثات التي جرت في القاهرة بين الحكومة المصرية و«حماس»، الا ان المسؤولين المصريين كانوا يتعهدون لمحمود عباس، في الوقت ذاته، بانهم لن يقبلوا بغياب السلطة على المعبر.

انشغال اسرائيل

ومن ناحية الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. كانت المعطيات الاسرائيلية المرافقة لتطور الموقف عند رفح قليلة نسبياً بسبب انشغال الاوساط الاسرائيلية بالاعداد لتلقي تقرير لجنة فينوغراد عن نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز (يوليو) وآب (اغسطس) من العام ٢٠٠٦. غير ان الانشغال هذا، تبين في ما بعد ان الاسرائيليين لا يفتشون بين «الدروس» التي اقتنها اللجنة بخصوص الحرب على الجبهة الشمالية قبل عام ونصف، وما يمكن ان



لبنانيون يدخلون الى غزة عبر الاتفاق او مقاتلي «حماس» و«حركة الجهاد الاسلامي» الذين يتوجهون الى معسكرات التدريب خارج القطاع.

معبّر واحد

لكن يبقى سؤال آخر مهم في هذه المعمة، وهو: هل يمكن تلخيص القضية الفلسطينية اليوم بمعبّر واحد؟ الجواب البسيط هو لا، بطبيعة الحال. لكن الازمة الانسانية التي لفت حوالى مليون ونصف المليون من المدنيين الفلسطينيين في غزة والحال الصعبة التي وصلوا اليها واطهرت لا مبالاة العالم حيال ما يجري لهم. تدفع الى الاعتقاد ان للسؤال ما يبرره في ظل التراجع الكبير في الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية وعجز قواها الذاتية عن تسوية خلافاتها الداخلية في المقام الاول وتقديم برنامج معقول لانهاء الاحتلال الاسرائيلي والمباشرة في بناء دولة مستقلة. هذه المناخات هي التي تجعل اسرائيل تبدو قليلة الاهتمام بما يجري في غزة لتفضيلها فك الارتباط قانونياً واقتصادياً مع القطاع الذي يسبب لها الكثير من المشكلات، من جهة. ولاعتقادها بأن مرحلة غزة قد استفدت من النواحي السياسية باستثناء ناحية خلق الاضطرابات الداخلية للفلسطينيين ■

الفلسطينيون رشقوا بالحجارة الجنود المصريين الذين كانوا ينظمون تدفقهم

لنتكرار التجربة اللبنانية في جنوب اسرائيل التي لن تقبل، بداهة، به، مهما كان الثمن.

تقرير فينوغراد

وفي العودة الى تقرير فينوغراد، يمكن القول ان «الجملة المفتاح» المتعلقة بالتشابه بين الوضعين في جنوب لبنان وقطاع غزة هي اشارة التقرير الى ان مجموعة غير نظامية مؤلفة من بضعة الاف من المقاتلين قد صمدت في وجه القوة العسكرية الاقوى في الشرق الاوسط، ومفهوم تماماً ان اعواماً عديدة من التدريب والتجهيز واستخلاص الدروس الميدانية تفصل بين قوات «حزب الله» في لبنان، والمسلحين الفلسطينيين في غزة، الا ان الجانب الاسرائيلي يخشى كل الغشية من رؤية تجربة حزب الله وقد انتقلت الى القطاع من خلال من يقول انهم خبراء